يتواجد في اسطنبول مع بعض أفراد حمايته المطلوبين بقضايا قتل وخطف

تأجيل محاكمة الهاشمي الى الخميس المقبل

بعد تقديم فريق الدفاع عن نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي طلبًا رسمياً بنقل محاكمته من المحكمة الجنائية إلى المحكمة الاتحادية، حيث كان مقررًا إجراء أولى جلسات محاكمته أمس الخميس، أعلن عن تأجيل المحاكمة الى العاشر من شهر مايو أيار الجاري، بعد نحو ساعة على موعد انطلاقها في بغداد .

وكان مقررًا أن يشهد أمس الخميس أولى جلسات محاكمة نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي المتواجد في تركيا هرباً من تهم تتعلق بالمادة الرابعة الخاصة بقضايا الإرهاب المتضمنة القتل والخطف.

بغداد/ المدى

المحاكمة علنية وتسمح لوسائل الإعلام بالحضور لكن دون أجهزة تسجيل أو تصوير أو أجهزة اتصال كما هو الحال لمن يرغب بحضور هذه المحكمة، وفقًا لما صرح به لوسائل الإعلام العراقية مصدر في المحكمة الاتحادية.

وكانت الهيئة التحقيقية بشأن قضية الهاشمي أعلنت في السادس عشر من شهر شباط الماضي عن تورط حماية الهاشمي بتنفيذ ١٥٠ عملية مسلحة، من بينها تفجير سيارات مفخخة وعبوات ناسفة وإطلاق صواريخ واستهداف زوار عراقيين وإيرانيين وضباط كبار وأعضاء في مجلس النواب.

وأعلنت وزارة الداخلية العراقية في نهاية شهر كانون الثاني الماضي عن اعتقال ١٦ شخصاً من حماية الهاشمي، بتهم تتعلق بتنفيذ عمليات اغتيال ضد ضباط وقضاة، من بينهم عضو محكمة التمييز نجم عبد الواحد الطالباني في العام ٢٠١٠ شمال بغداد. وعرض تلفزيون العراقية شبه الرسمي اعترافات لعدد من أفراد حماية الهاشمي يقرون بتهم قتل وخطف وتفجير بمباركة من الهاشمي في مناطق عدة في العاصمة العراقية بغداد.

المتحدث باسم القضاء الأعلى في العراق عبد الستار البيرقدار قال إن عدد الجرائم التي سيحاكم بها المتهمون بقضية الهاشمي يتجاوز ثلاثمائة، مبيناً أن عدد المتهمين يبلغ ثلاثة وسبعين، وأضاف أن المحاكمة التي تكون في مقر محكمة الساحة في العاشرة صباحا في بغداد ستبدأ بجرائم اغتيال مدير عام في جهاز الأمن الوطني واغتيال محامية وضابط كبير في وزارة الداخلية.

وأضاف البيرقدار في تصريحات صحافية أمس أن السلطة القضائية أنجزت أغلب القضايا المتعلقة بالهاشمي وأفراد حمايته، وتمت إحالة ثلاث جرائم منها بقضية واحدة إلى محكمة الجنايات المركزية التي تختص بمحاكمة الهاشمي ومدير مكتبه.

من جانبها، عبرت القائمة العراقية التي ينتمي اليها الهاشمي عن دفاعها ببراءة الهاشمي من خلال فريق من المحامين، وفق ما صرح به المتحدث باسم القائمة العراقية حيدر الملا، التي يتزعمها إياد علاوي، يوم أمس، قائلاً: "نحن حريصون على أن يكون هناك قضاء مهني مستقل". وأن "في قضية الهاشمي هناك بعد قانوني وبعد سياسي، وكنا حريصين على أن نذهب الى معالجة البعد السياسي ثم نترك للقضاء معالجة القضية قانونيًا دون تدخل من أي جهة سياسية".

وعن موقف قائمته من المحاكمة أفاد الملا لجريدة العالم العراقية: "إذا صدر حكم من المحكمة المختصة سيؤشر لدينا بأنه قرار قضائي جاء بتأثيرات سياسية". وأضاف: "هناك إجراءات معينة لأصحاب المناصب السيادية وهي لم تتبع مع قضية الهاشمي، كمؤشر جديد على البعد السياسي في قضيته". وأعقب "هذا ما كان يقصده السيد الهاشمي عندما طلب من رئيس الجمهورية التدخل لحمايته."

وكان الهاشمي انتقل مع عدد من أفراد حمايته الى محافظة السليمانية الخاضعة لنفوذ حزب الرئيس العراقي جلال الطالباني في إقليم كردستان العراق، ثم انتقل الى محافظة أربيل عاصمة الإقليم الخاضعة لنفوذ رئيس الاقليم مسعود بارزاني بعد الإعلان عن تورط حماية الهاشمي باغتيال قريب الرئيس العراقي عضو محكمة التمييز نجم عبد الواحد الطالباني في العام ٢٠١٠. وطالب الهاشمي وقتئذ بنقل محاكمته إلى إقليم كردستان العراق أو محافظة كركوك لكن مجلس القضاء رفض طلبه وطالبه بالمثول في بغداد للدفاع عن نفسه.

وحذر الهاشمي بأن محاكمته وتحديد موعد لها تطور خطير ومؤثر على العراق واستقراره، وهدفه تصعيد الموقف وإجهاض إيجاد مخرج سياسي للازمة، وتوقع الهاشمي أن يصدر في نهاية محكمته حكم الإعدام بحقه، حيث قال الهاشمي في تصريحات إعلامية من اسطنبول "لا أستبعد صدور حكم بالموت ضدي، وهذه فوضى، وإذا حرمت من حقي في الدفاع فسوف ألجأ إلى دول العالم القلقة على واقع العراق."

وأعرب عن أمله في أن «لا يكون العراق ضحية كراهية حقد شخص واحد يريد أن يوصل البلد إلى حافة الهاوية، حسب وصفه، وطالب رئيس الجمهورية جلال الطالباني باستخدام صلاحيته وفق الدستور (باعتباره الساهر على تطبيق الدستور، وتوفير الحماية الكافية لي وفق الدستور، وان ذلك من حقي عليه باعتباري نائباً له).

فانتقل الى قطر ومن ثم السعودية وأطلق تصريحات ضد خصومه السياسيين في مقدمتهم رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، وأثار سفره امتعاض العديد من الأطراف السياسية في العراق وخاصة ائتلاف دولة القانون الذي يرأسه رئيس الحكومة نوري المالكي، والذي طالب دولة قطر بتسليمه إلا أنها رفضت ذلك، معتبرة أن الطلب "ينافي الأعراف الدبلوماسية"، وأن الأخير "ما زال مسؤولاً ويتمتع بالحصانة الدبلوماسية"، لعدم صدور أي حكم قضائي بحقه، لكن مكتب رئيس الجمهورية جلال الطالباني أكد أن الهاشمي غادر البلاد من دون الحصول على موافقة الرئيس، وأكد أن التصريحات التي أطلقها في الخارج لا تتطابق مع رؤية الطالباني وتنال من المكاسب المهمة التي حققتها العراق بانعقاد مؤتمر القمة العربية، حسب وصفه. ائتلاف دولة القانون الذي يرى الهاشمي أنه يقف خلف التهم الموجهة له ويصر على أن محاكمته سياسية، يرى أن الهاشمي لو كان بريئًا لحضر إلى المحكمة ودافع عن نفسه، حيث قال عبد السلام المالكي النائب عن ائتلاف دولة القانون إن عدم مثول الهاشمي أمام المحكمة سيعطي للقضاء مجالاً أوسع للحكم عليه، باعتبار أنه لو كان بريئًا لحضر". وشدد على أن "هذا يدلل على تورط الهاشمي بالجرائم الموجهة اليه ولذلك لم يحضر الى المحكمة"، حسب قوله.

يذكر أن قضية الهاشمي وأفراد حمايته أثارت خلافات بين الكتل العراقية حيث طالب بعضها بتسويتها سياسياً وفق ما كان صرح به عضو في ائتلاف المالكي لـ إيلاف، ويتوقع مراقبون أن تزيد محاكمة الهاشمي مساحة الهوة بين الكتل السياسية العراقية المتخاصمة التي تتهيأ لعقد الاجتماع الوطني لحل الأزمة السياسية التي تعصف بالبلاد.

وسط مشادة بين الأحرار ودولة القانون مجلس النواب يصوّت على أعضاء المحكمة التمييزية

□ **بغداد / المدى**

أعلن مصدر نيابي،أمس الخميس، عن تصويت مجلس النواب على جميع مرشحي أعضاء المحكمة التمييزية والذين بلغ عددهم ٢٤ عضواً، لافتاً إلى أن مشادة كلامية جرت بين كتلة الأحرار وائتلاف دولة القانون لرفض الأخيرة مرشح التيار الصدري.

وقال المصدر النيابي في حديث لـ"شفق نيوز" أن "أعضاء مجلس النواب صوّت في الجلسة المنعقدة اليوم على جميع مرشحي أعضاء المحكمة التمييزية والذين بلغ عددهم ٢٤ عضواً".

وأشار المصدر إلى أن "مشادة كلامية حصلت بين كتلة الأحرار وائتلاف دولة القانون اثناء التصويت على الأعضاء لرفض الأخيرة لمرشح التيار الصدري، مما اضطر إلى ايقاف التصويت لبرهة ليتمّ بعدها استئناف التصويت".

وكان مجلس النواب قد اجل في، ٢١ من شهر نيسان المنصرم، التصويت على اختيار اعضاء المحكمة التمييزية، وإقالة أمين بغداد صابر العيساوي إلى امس الخميس.

وكان مصدر نيابي قد كشف لـ"شفق نيوز"، في ١٩ من نيسان المنصرم، عن اتهام كتلة الأحرار ائتلاف دولة القانون بالاصرار على ترشيح حامد الجبوري لعضوية المحكمة التمييزية، لافتاً إلى أن الجبوري متهم بالحكم على اعدام اتباع المرجع الديني محمد محمد صادق الصدر في زمن النظام السابق.

وطالبت كتلة التحالف الوطني، الشهر الماضي، بالإسراع في تشكيل مفوضية جديدة للانتخابات، والمصادقة على أعضاء المحكمة التمييزية لاستكمال المشهد الديمقراطي في البلاد.

استضافة وزراء العمل والتربية والتعليم لاتخاذ إجراءات بخصوص ظاهرة "السحاقيات"

□ **بغداد / المدى**

أعلنت لجنة المرأة والطفولة في مجلس النواب،امس الخميس،عن استضافة وزراء العمل والتربية والتعليم لاتخاذ إجراءات فعالة في اطار معالجة سلبيات وآثار ظاهرة السحاقيات التي كشفها تحقيق صحفي نشر في العديد من المواقع الإعلامية.

وقالت رئيس اللجنة انتصار الجبوري لـ"شفق نيوز"، إن "اللجنة اطلعت على آليات العمل والتحقيق والبيانات الواردة في تحقيق "شفق نيوز" حول السحاقيات خلال استضافة الباحثات اللاتي عملن على جمع البيانات".

وكانت لجنة المرأة قد استضافت الباحثات اللاتي عملن على جمع البيانات الإحصائية التي استند عليها تحقيق "شفق نيوز" حول ظاهرة السحاقيات الاربعاء الماضي ٥/٢. وأضافت ان "اللجنة ستناقش تقرير الباحثات وتناقشه، وبعد ذلك ستقوم باستضافة وزراء العمل والتربية والتعليم لمناقشة ما ورد في القصة من بيانات حول الظاهرة والاتفاق على الإجراءات التي ستتخذ للحد من اثارها السلبية". وكشفت إحصائية قامت بها "شفق نيوز"، مؤخراً بالاستعانة بخبراء في الإحصاء عن نسب انتشار الشذوذ الجنسي بين الفتيات "السحاقيات" في العراق، ان نسبتهن التقديرية بلغت ١٤٪ من عدد الاناث داخل البلاد، وان ٦٠٪ من السحاقيات داخل العراق متزوجات، واغلب بناتهن يمارسن السحاق ايضا.

وتبين من خلال نتائج البحث الذي اجرته "شفق نيوز": ان ٩٠٪ من السحاقيات يتوزعن ما بين الأقسام الداخلية للجامعات والمعاهد، وبين مراكز الأيتام الخاصة بالاناث، و١٠٪ منهن، إما غير متعلمات أو طالبات في المرحلة الثانوية.

وتابعت ان "استضافة الباحثات بينت المجهود التي قامت بها "شفق نيوز" للوصول الى المعلومات الموجودة في القصة حول الظاهرة، وأنا شخصيا ممتنة لجميع من عمل على إعداد ونشر هذه القصة". وكانت لجنة المرأة النيابية قد أعلنت مؤخراً عن أن قضية انتشار الشذوذ الجنسي لدى السحاق بات، التي عرضها موقع "شفق نيوز" في تحقيق صحفي، ستجري مناقشتها في اللجنة، مؤكدة على أن "القصة تضمنت معلومات وبيانات، يعتمد عليها في دراسة الظاهرة والحد منها". يذكر أن لجنة حقوق الإنسان النيابية، كشفت، بتاريخ ٤/١١، عن ادراج موضوع انتشار السحاقيات في العراق الذي أعدته "شفق نيوز"، على جدول أعمالها، لمناقشته ووضع آليات علاجه.

فيما كشف مصدر مسؤول في الشرطة المجتمعية التابعة لوزارة الداخلية، لـ"شفق نيوز"، عن إدراج قصة السحاقيات ضمن برامج قسمها الخاص "بمعالجة السلبيات بالمجتمع العراقي"، فيما لفت إلى أنه تم نشر فرق من الشرطة للتوعية بمضار هذه الظاهرة ومكافحتها.

عبد المهدي يحذر من أن يقود الخلل في الساحة الشيعية إلى خلل في الوطن وساحاته

الحكيم يثير خلال لقائه المالكي أربع نقاط لحل الأزمة السياسية

□ **بغداد / المدى**

أثار رئيس المجلس الأعلى الإسلامي،امس الخميس، خلال لقائه رئيس الحكومة نوري المالكي أربع نقاط لحل الأزمة السياسية في البلاد، دعا في إحداها إلى الالتزام بتنفيذ جميع الاتفاقات، فيما حذر من "تفقيس الأزمات" في حال عدم الالتزام بتلك النقاط الأربع.

وقال عمار الحكيم في تصريحات صحافية خلال لقائه رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي وقيادات في حزب الدعوة بمقر مجلس الوزراء، إن "شروط نجاح الحوارات بين الكتل السياسية تكمن في أربع نقاط أولها أن تكون الحوارات ذات نظرة إستراتيجية لمشاكل البلد وللحلول المرجوة"، مبينا أنه "لا يمكن أن نحقق حلا حقيقيا لواقعنا العراقي دون أن نصل إلى هذه الرؤية الشاملة التي يجتمع عليها العراقيون".

وأضاف الحكيم أن "النقطة الثانية تتضمن الالتزام بتنفيذ ما يتم من اتفاقيات"، مشيرا إلى أن "القادة إذا التزموا بإجراءات معينة ويتخلفون عنها لا تبقى فرصة للثقة الحقيقية بين هذه الأطراف وستتصعد الأمور".

وتابع الحكيم أن "النقطة الثالثة تؤكد أن نجاح هذه التفاهمات هو الذهاب الى الحلول وتجنب الصفقات"، لافتا إلى أن "الفرق بين الحلول والصفقات كبير كون الحلول تعني تشخيص المشكلة وتحديد الأطراف المتضررة في أزمة معينة ووضع المعالجات التي تضمن مصالح البلاد وتعزز الاستقرار السياسي، أما الصفقات فتعني تفاهمات بين طرفين أو أطراف تحت الطاولة والتزامات أساسها مصالح الطرفين وليس المصالح العامة".

وأبدى الحكيم دعمه "لجميع الحلول التي تخدم المواطنين"، متحفظا في الوقت ذاته على "جميع الصفقات التي لا يعلم بها الشعب العراقي".

وأشار الحكيم إلى أن "الشرط الرابع هو اعتماد والوضوح والشفافية وإطلاع الرأي العام وأبناء الشعب العراقي على ما يتفق عليه القادة من اتفاقات مختلفة لغرض نجاح تلك التفاهمات"، مؤكدا أن "الالتفات إلى هذه الشروط الأربعة سيعني الذهاب إلى تصفير الأزمات وتطييب الخواطر وتهدئة الساحة العراقية ومزيد من ثقة الشارع العراقي بالمسؤولين والقوى السياسية"، محذرا من "تفقيس الأزمات في حال عدم تنفيذ تلك النقاط الأربع".

وتعتبر نقاط الحكيم الأربع هي المبادرة الثانية التي يطرحها القادة السياسيون بعد أن أثار زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، في الـ٢٦ من نيسان، عقب وصوله إلى مدينة أربيل ١٨ نقطة سياسية، دعا في إحداها إلى العمل على تقوية الحكومة العراقية وإشراك الجميع فيها، فيما تطرق في نقاط أخرى إلى إسرائيل والوضع في سوريا والبحرين.

من جانبه، حذر القيادي في المجلس الاعلى العراقي، النائب السابق لرئيس الجمهورية، عادل عبد المهدي، أمس الخميس، من ان يقود "الخلل" في "الساحة الشيعية"، الى خلل "في الوطن وساحاته"، مؤكدا أن المجلس سينصر أخاه ظالماً او مظلوماً وفي أية ساحة.

وقال عبد المهدي في تصريح لمكتبه ورد لـ"المدى"، تعليقا على اجتماع الحكيم والمالكي، أن ذلك هو "جهود حثيثة لمواجهة الأزمة، والتي تأتي بعد اجتماع اربيل، السبت الماضي، والذي أيده المجلس الأعلى بتصريح رسمي، رغم تغيب رئيسه".

وكان عمار الحكيم، قد حذر الأحد الماضي، تعليقا على اجتماعات أربيل، من "نكسة" تصيب الواقع السياسي في العراق، لافتا الى ان "إغراق" الاجتماع الوطني. المقرر عقده أوائل أيار الجاري. بقائمة طويلة من المشاكل يعني خروجه من دون نتيجة.

وأضاف عبد المهدي، أن "الإجتماع بين الحكيم والمالكي ليس محوراً ضد أربيل، كما ان رؤية المجلس لاجتماع اربيل انه ليس محوراً ضد المالكي او الدعوة، فالاجتماعان يجب ان يكملا بعضهما لبناء سياسة تم الاتفاق عليها في تشكيل الحكومة، انطلاقاً من دعمها وانجاح مهامها، وصولاً لتحقيق شراكة وبناء مؤسسات تعتمد الدستور بكل مبانيه ومفرداته، ولتلبية مصالح المواطنين، القاعدة الشرعية لوصول القوى لمواقعها الحالية".

وتابع "وفي جميع هذه المجالات، يستطيع تنظيميان عريقان، كالمجلس والدعوة، لعب دور فاعل وأساس.. فهما من ابرز القوى التي حاربت نظام صدام وأسست دعائم الدستور والوضع الجديد، فالمجلس الذي رفض اي عزل للعراقية او للكرد ولغيرهما، سيرفض اي عزل للدعوة او للتيار او اي طرف يؤمن بالدستور ويشارك بالعملية السياسية ويحارب الارهاب ويدافع عن مصالح الوطن".

وأضاف أن "اختلاف وجهات النظر، وتقويم ادوار القوى في مواقفها السياسية، وموضوعات تداول السلطة يجب أن تبقى دون الخطوط الحمر، التي تمس دعائم الوضع".

ودعا عبد المهدي الى "ألا تنقل العلاقة بين القوى من علاقات الشراكة - ولو الصعبة- الى علاقات العداء التي يمكن الانسياق لها بسهولة، فتناقضات واختلافات القوى الدستورية ذات طبيعة صديقة وايجابية، وتعصباتها عقلائية ورياضية، فإن تحولت لتناقضات وتعصبات عدائية واقصائية، فسندمر البلاد، وندفع جميعاً الثمن".

وأكد نائب رئيس الجمهورية السابق "الساحة الجنوبية، وبكلمات أوضح الشيعية، هي ساحة الأغلبية السكانية، وهذا واقع حقيقي يفهمه الجميع ويراعي أبعاده المختلفة، فأوضاعه الايجابية والسلبية تؤثر على أوضاع البلاد ككل، والعكس صحيح"، مشيرا الى أن "الخلل والتقدم داخلها سيقودان الى مثيلهما في الوطن وساحاته، فبقدر مراعاة مختلف الأطراف للسياسات الوطنية العليا، عليها جميعاً مراعاة مصالح وحساسيات وملابسات كل ساحة، ليخدم الوطن مكوناته، وتخدم المكونات الوطن".

واضاف "يهمنا ان تتحد أطراف الساحة وان ترشد سياساتها، كما يهمنا ان ترشد وتتحد سياسات الساحات الأخرى، لنستغل قوانا منفردين ومجتمعين، ونترك سياسات الضعف والإضعاف، الواعية وغير الواعية، سبيلنا الأهداف الدستورية التي نعلن جميعاً الالتزام بها، عندها سننصر أخانا ظالماً او مظلوماً - وفي أية ساحة- بالفهم الإسلامي، وليس الجاهلي.

وتعيش البلاد أزمة سياسية كبيرة هي الأولى بعد الانسحاب الأميركي، على خلفية إصدار مذكرة اعتقال بحق نائب رئيس الجمهورية القيادي في القائمة العراقية طارق الهاشمي، بعد اتهامه بدعم الإرهاب، وتقديم رئيس الوزراء نوري المالكي طلباً إلى البرلمان بسحب الثقة عن نائبه صالح المطلك القيادي في القائمة العراقية أيضاً، بعد وصف الأخير للمالكي بأنه "ديكتاتور لا يبني".

وزادت حدة الخلافات بين الكتل السياسية بعد أن تحولت من اختلاف العراقية ودولة القانون إلى اختلاف الأخير مع التحالف الكردستاني أيضاً، بعد أن جدد رئيس إقليم كردستان العراق مسعود البارزاني في (السادس من نيسان ٢٠١٢) هجومه ضد رئيس الوزراء نوري المالكي، واتهمه بالتنصل عن الوعود والالتزامات، مشدداً على أن الكرد لن يقبلوا بأي حال من الأحوال أن تكون المناصب والصلاحيات بيد شخص واحد "يقود جيشاً مليونياً ويعيد البلاد إلى عهد "الديكتاتورية".

ويعول الفرقاء السياسيون حاليا على المؤتمر الوطني لحل الخلافات في ما بينهم، إلا ان المؤتمر المتوقع أن يعقد في الأسبوع الأول من الشهر الجاري كما أكد رئيس التحالف الوطني إبراهيم الجعفري قد لا يحمل الحل لتكل الخلافات في ظل تهديد القائمة العراقية بمقاطعتها إذا لم يلتزم ائتلاف دولة القانون بتنفيذ بنود اتفاقية أربيل التي تشكلت على أساسها الحكومة، أو البنود الثمانية عشرة التي طرحها زعيم التيار الصدري خلال اجتماعه الاسبوع المنصرم في أربيل مع رئيس الاقليم مسعود البارزاني.

تظاهرات ساحة التحرير.. (أرشيف)